

صعوبة إسناد المسؤولية الجزائية في جرائم الذكاء الاصطناعي

The difficulty of assigning criminal liability in AI crimes

شريفي صارة*

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

مخبر حقوق الطفل

Sarahcherifi10@gmail.com

تاريخ النشر: 30-01-2026

تاريخ القبول: 28-06-2025

تاريخ الإيداع: 20/04/2025

ملخص:

يشهد العالم تطورا متسارعا في مجال الذكاء الاصطناعي مما يؤدي إلى التفكير بشكل جدي في التأثيرات المستجدة التي ستحدثها هذه التقنيات الحديثة وما تملكه من إمكانيات تجعلها قادرة على التصرف بشكل ذاتي دون الحاجة لتدخل بشري، هذه التصرفات التي يمكن أن تكون غير مشروعة وتشكل سلوكا إجراميا معاقب عليه قانونا، وبالتالي التساؤل حول مدى قدرة القواعد القانونية التقليدية المنظمة للمسؤولية الجزائية على احتواء هذا النوع من التصرفات، خاصة في إطار مبدأ شخصية العقوبة الجنائية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء؛ الاصطناعي؛ المسؤولية؛ الجزائية؛ العقوبة

Abstract:

The world is witnessing rapid development in the field of artificial intelligence, which has led to serious consideration of the emerging impacts that these modern technologies will have and the capabilities they possess that enable them to act autonomously without the need for human intervention. These actions could be illegal and constitute criminal conduct punishable by law. Consequently, questions arise about the extent to which traditional legal rules governing criminal liability can contain this type of behavior, especially within the framework of the principle of the individuality of criminal punishment.

Keywords : Artificial ; intelligence; liability; criminal; punishment

*شريفي صارة .

مقدمة:

كانت المسؤولية الجزائية ولا تزال موضع اهتمام العديد من الاتجاهات الفكرية في فقه القانون الجنائي ، فحيثما وجد الإنسان وجدت مسؤوليته لأنه دائما طرفا في علاقة معينة سواء مع نفسه أو مع غيره. ولكن في الوقت الذي تنظم فيه التشريعات العقابية في العالم أحكام المسؤولية الجزائية بطريقة ثابتة ومستقرة ، ظهر الذكاء الاصطناعي كإحدى التطورات الآلية التكنولوجية التي تماثل في طريقة عملها العقل البشري من حيث التفكير وردة الفعل، وذلك من خلال برمجته بمجموعة من المعطيات المضبوطة والمحكمة والتي تمكنه من القيام بعدة أفعال قد تكون مشروعة أو غير مشروعة، هذه الأخيرة تفتح لنا المجال للحديث عن مجموعة من الأخطاء والأضرار التي تشكل سلوكا إجراميا معاقب عليه قانونا، مما يطرح موضوع تكييف هذه الأفعال المجرمة وموضوع إسناد المسؤولية الجزائية.

وإن كان أصل المسؤولية الجنائية أنها شخصية أي أن إسنادها لا يكون إلا على مرتكب الجريمة الذي يكون فاعلا أصليا أو شريكا ، إلا أن التكييف القانوني للمسؤولية الجزائية للذكاء الاصطناعي أصبح أمرا حتميا في الوقت الراهن، باعتباره سيصبح كيانا ينافس الوجود البشري على الأرض، وبالتالي فمسؤوليته الجزائية يجب أن تكون قابلة للتحديد بشكل دقيق كما هي عند البشر، سواء من حيث إسناد المسؤولية الجزائية للذكاء الاصطناعي نفسه أو إسنادها إلى مصمم الذكاء الاصطناعي أو مالكه.

وبالتالي وإن كانت قواعد المسؤولية الجزائية ثابتة ومسلما بها فإن الخلاف فيها لا يمكن تجنبه في ظل هذه التطورات التكنولوجية الغير مألوفة، وهنا تظهر أهمية الدراسة من خلال سرعة انتشار أجهزة الذكاء الاصطناعي في تسير حياة أفراد المجتمع في كافة المجالات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وحتى الجزائر اتجهت منذ سنة 2018 لوضع قوانين تنظيمية في مجال الذكاء الاصطناعي عن طريق القانون 07-18 المؤرخ في 10 يونيو 2018، والمتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة البيانات الشخصية، وكذا اتجهها إلى إنشاء المدرسة الوطنية العليا للذكاء الاصطناعي سنة 2021 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 21-323 بهدف تكوين مهندسين متخصصين في الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات .

إنطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية حول:

مدى إمكانية تطبيق قواعد المسؤولية الجزائية التقليدية والثابتة على الجرائم المرتكبة من طرف الكيانات الالكترونية الافتراضية؟

سنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال الفرضيات التالية:

- 1- فرضية تحديد الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي
- 2- فرضية الذكاء الاصطناعي فاعل أصلي في الجريمة ويمكن تحميله المسؤولية الجزائية
- 3- فرضية أن يتحمل الغير (المصمم، المالك) المسؤولية الجزائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي

المحور الأول - الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي

يعتبر الذكاء الاصطناعي أحد مجالات علوم التكنولوجيا التي يمكنها صنع آلات تعمل وتتفاعل تماما مثل الذكاء البشري ، ولا يزال مفهوم الذكاء الاصطناعي مبهما ومعقدا، خاصة في البلدان التي لا تعرف له انتشارا واسعا وسنحاول التطرق لتعريف الذكاء الاصطناعي وتبيان خصائصه في العناصر الآتية:

أولا - تعريف الذكاء الاصطناعي وخصائصه

سنطرق أولا لتعريف الذكاء الاصطناعي، وثانيا إبراز خصائصه .

1- تعريف الذكاء الاصطناعي

يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه:

مجموعة من الأنظمة المعلوماتية تجعله يتمتع بقدرات فكرية مشابهة لتلك التي توجد لدى الإنسان، أو هو تطبيق حاسوبي أو آلة تؤدي العمليات التي يقوم بها الذكاء البشري⁽¹⁾.

كما يمكن تعريفه أيضا أنه: "وسيلة تمنح أجهزة الكمبيوتر قدرات فكرية تضاهي قدرات البشر مثل التعلم وردود الفعل وغيرها، على أن يجتمع كل ذلك مع الاستقلالية والإدراك غير الفلسفي، أي بمعنى إدراك رياضياتي قائم على الخوارزميات"⁽²⁾.

وفي تعريف آخر: " هو برمجة الآلة لمضاهاة العقل البشري، أي محاولة جعل الكمبيوتر تعمل بالبرمجة مثل الإنسان سواء في تفكيره أو تصرفاته أو حل لمشكلاته، وممارسته لكافة نواحي الحياة اليومية، وذلك عن طريق دراسات تجرى على الإنسان ونستخلص منها عدة نتائج تساعد في تفسير سلوك الإنسان وبرمجة ذلك لتطبيقه على الآلة"⁽³⁾.

2- خصائص الذكاء الاصطناعي

يتمتع الذكاء الاصطناعي بمجموعة من الخصائص الأساسية والمكونة لشخصيته الافتراضية وهي:

أ- الاستقلالية الوظيفية

تمثل استقلالية الذكاء الاصطناعي في تحكمه المطلق في تصرفاته، فلا يمكن التنبأ بردات فعله إذ يمكنه اتخاذ قرارات مستقلة دون الحاجة لتدخل طرف آخر وذلك بناء على التجارب والمعطيات السابقة المخزنة، بمعنى عدم التحكم في تحديد الأفعال وأثارها الضارة ، والسبب في ذلك هو تزويد الذكاء الاصطناعي بجميع المعلومات التي تمكنه من التصرف بشكل ذاتي بدون الاعتماد على الغير ، منها قدرته على حل المشاكل المعروضة عليه والتعرف على الأشياء ، واكتساب المعرفة ، وكذا القدرة على تقييم المعلومات من أجل اتخاذ القرارات.

¹ - بدري كمال، "الذكاء الاصطناعي" بحث عن مقاربة قانونية، المجلة القانونية للعلوم القانونية والسياسية، العدد 2022، 4، ص 175

² - عمار كريم الفتلاوي، علي عبد الجبار رحيم المشهداوي، المسؤولية المدنية عن تقنية الذكاء الاصطناعي المعقد (دراسة مقارنة)، دروب المعرفة للنشر والتوزيع، 2022، ص 22

³ - يحي إبراهيم دهشان، جرائم الذكاء الاصطناعي وآليات مكافحتها، مجلة روح القوانين، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، العدد المائة، أكتوبر 2022،

والاستقلالية هي جزء لا يتجزأ من فكرة الذكاء الاصطناعي وهي أهم خاصية له، فبدون هذه الخاصية يصبح أحد أجهزة التكنولوجيا المألوفة والتي يستعملها البشر من أجل تيسير الأمور الحياتية، والتي تعتمد على تدخل الشخص الطبيعي من أجل العمل بها.

ب- التعلم الذاتي

يقصد بالتعلم الذاتي أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يتعلم ويتكيف مع محيطه دون أي تدخل بشري⁽¹⁾، كما أنه يستطيع تخزين الخبرات السابقة والتعلم منها، واستخدامها في مواضع أخرى، بالإضافة إلى قدرته على التعامل مع بيانات متناقضة أو يشوبها الخطأ⁽²⁾.

ويقوم الذكاء الاصطناعي بالتعلم آلياً من خلال تدريبه عن طريق التكرار وتنوع الأمثلة في مواضيع مختلفة مدة من الزمن حتى يتمكن بعد ذلك من تصنيف المعلومات وتمييزها عن بعضها البعض، كما يتطور تفكيره بعد ذلك للانتقال إلى معلومات أكثر تعقيداً والربط بين معلومات متباعدة وتمييز استنتاجاته الذاتية والتصرف وفقاً لذلك.

ج - التفكير والقدرة على التنفيذ

إن خاصية التفكير التي يملكها الذكاء الاصطناعي قد تفوق تفكير البشر، فهو قادر على إيجاد حلولاً لكل المشاكل وذلك بفضل برمجته الغير محدودة والغير مرتبطة بعمر أو زمن معين. بالإضافة إلى ذلك فطريقة انتقاله من فكرة إلى أخرى تكون بسرعة فائقة وفي مدى زمنية قصيرة، تشمل دراسته لجميع الاحتمالات الممكنة، ناهيك عن القدرة على تنفيذها.

د - التوقع والاستنتاج

التوقع هو إحدى السمات المميزة للذكاء الاصطناعي والتي تشكل تحدياً للنظام القانوني التقليدي، حيث أن الكثير من أنظمة الذكاء الاصطناعي ذات طابع إبداعي، حيث أنه كلما زادت الخوارزميات زادت فعالية الذكاء الاصطناعي. أما خاصية الاستنتاج فيقوم بها عند معالجته للمعطيات الخوارزمية المختلفة التي تمت برمجته بها، والتي تسمح له بالربط والحل والاستنتاج تماماً كالعقل البشري.

ثانياً - أنواع الذكاء الاصطناعي

تتعدد أنواع الذكاء الاصطناعي حسب المجال المطلوب استعماله فيها، إلا أن دراستنا ستنصب على نوعين فقط من هذه التقنيات والتي تسعى التشريعات لإسقاط المسؤولية القانونية عليها وهي:

1- الروبوت الذكي

الروبوت هو جهاز له برمجة ميكانيكية يتم التحكم فيه بصورة الكترونية، لينجز بعض الأعمال والأهداف في مكان الإنسان⁽³⁾، أما بالنسبة للروبوت الذكي فهو الذي يتضمن العديد من تقنيات الذكاء الاصطناعي مثل الحركة واللغة والتعلم الذاتي والتخطيط والمعرفة على أن يجتمع ذلك مع عنصري الاستقلالية والإدراك⁽¹⁾.

¹ - عمار كريم الفتلاوي، علي عبد الجبار رحيم المشهدي، مرجع سابق، ص 31

² - آلان بونيه، الذكاء الاصطناعي واقعة مستقبلية، مطابع السياسة، الكويت، بدون طبعة، 1993، 1413 ص 19

³ - آية ناصر، مقدمة عن الروبوت، تعريفه ونشأته، الروبوت في العالم الحقيقي، عن عبد الوهاب مريم، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة القانون والعلوم البيئية، المجلد 2، العدد 2، 2023 ص 688

والهدف من تطوير الإنسان الآلي الذي هو إمكانية وضعه محل الإنسان العادي ليتقلد الوظائف خاصة منها الوظائف الخطيرة كالتى تكون في أماكن تحتوي على أبخرة خطيرة أو في مجال مكافحة النيران.... الخ

2- السيارة ذاتية القيادة

ويقصد بها السيارة الروبوتية أو السيارة بدون سائق، نظرا لخاصية القدرة على الإحساس بمحيطها والتنقل بكل أمان بدون تدخل بشري، وهي من أهم أنواع الذكاء الاصطناعي، فهي تعمل عن طريق برنامج ذكي يصدر أوامر الإقلاع والحركة والتوقف في السيارة بعد تلقيه بيانات ناتجة عن أجهزة الرادار والليزر والمستشعرات الموجودة بالسيارة، والتي تجمع بيانات عن الأجسام حول السيارة، مثل المشاة، والسيارات، واتساع الطريق⁽²⁾.

المحور الثاني - تجسيد أحكام المسؤولية الجزائية على الذكاء الاصطناعي

تعددت الآراء حول أحكام المسؤولية الجزائية للذكاء الاصطناعي، ولكنها اتفقت على أنه نظام تكنولوجي يسعى لمضاهاة التفكير البشري وردات الفعل البشرية، وبما أن العالم يتجه نحو عصر الذكاء الاصطناعي في المستقبل، فأصبح لابد من دراسة سلوكيات هذا النظام بدقة ومحاولة احتوائها وحصرها وتقنينها كغيرها من سلوكيات البشر، خاصة منها تلك الأفعال المجرمة والتي لا مجال للإفلات من عقوباتها.

من هذا المنطلق حاول دارسي القانون تسليط الضوء على جرائم الذكاء الاصطناعي وإشكالية إسناد المسؤولية الجزائية والعقوبات المقررة ضد هذه الجرائم.

وبالرجوع إلى ميثاق أخلاقيات الذكاء الاصطناعي فإنه يحمل مبدأ المساءلة والمسؤولية المصممين والمطورين ومسؤولي ومقيمي أنظمة الذكاء الاصطناعي المسؤولية الأخلاقية عن القرارات والإجراءات التي تؤدي إلى مخاطر محتملة وآثار سلبية على الأفراد والمجتمعات، ويجب تطبيق الإشراف البشري والحوكمة والإدارة المناسبة عبر دورة حياة نظام الذكاء الاصطناعي بأكملها لضمان وجود آليات مناسبة لتجنب الأضرار وإساءة استخدام هذه التقنية وينبغي أن لا تؤدي أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى خداع الناس أو الإضرار بحرية اختيارهم دون مبرر، وأن يكون المصممون والمطورون والأشخاص الذين ينفذون نظام الذكاء الاصطناعي مذكورين ويمكن لأصحاب المصلحة التواصل معهم، وعلى الأطراف المسؤولين اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة ووضع استراتيجية تقييم المخاطر والتخفيف منها للحد من الضرر الناجم عن نظام الذكاء الاصطناعي وضمان الحفاظ على عدالة النظام واستدامة هذه العدالة من خلال آليات الرقابة، وعلى جميع الأطراف المشاركة في دورة حياة نظام الذكاء الاصطناعي مراعاة هذه المبادئ عند اتخاذهم القرارات⁽³⁾.

أولاً - تجسيد المسؤولية الجزائية للغير على جرائم الذكاء الاصطناعي

يقصد بها الحالة التي لا تقام فيها الدعوى الجنائية مباشرة على الغير، وإنما تقام الدعوى على مرتكب الجريمة ويرجع على شخص آخر بالعقوبة المقضي بها⁽⁴⁾، وقد تعددت النظريات حول المسؤولية الجزائية للغير، ولكنها تبقى مسؤولية من نوع خاص مصدرها التشريع، ويثار التساؤل هنا حول مفهوم "الغير" ويقصد به بصفة عامة كل

¹ - عمار كريم الفتلاوي، علي عبد الجبار رحيم المشهدي، مرجع سابق، ص 27

² - يحي إبراهيم دهشان، مرجع سابق، ص 620

³ - الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، الإصدار الأول، سبتمبر 2023 ص 23

⁴ - نجيب بروال، الأساس القانوني للمسؤولية الجزائية عن فعل الغير، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، ص 44

الأشخاص الذين كان لهم دور في تصميم وتطوير وبرمجة واستخدام الذكاء الاصطناعي، وسنتطرق لهم بالتفصيل في النقاط الآتية:

1- مسؤولية مصمم الذكاء الاصطناعي

تعد المسؤولية الجزائية لمصمم الذكاء الاصطناعي أهم ما يثار عند ارتكاب هذا الأخير لأي سلوك إجرامي، حيث قد يحمي المصمم نفسه ببندود يذكرها في العقد ويوقع عليها المالك، فيتحمل هذا الأخير المسؤولية الكاملة.

وفي إطار تصميم الذكاء الاصطناعي فإن مطور الذكاء الاصطناعي الأخير هو الذي يقع عليه عبئ الإشراف والرقابة على هذه الصناعة، وعليه تقع أغلب الالتزامات المتعلقة بسلامة المنتج⁽¹⁾، حيث يجب أن يكون التصميم وفقا لمعايير محددة تكون ضامنة للسلامة والأمان في حال فقدان السيطرة على هذه التقنية، إذ أن تطورها الكبير يؤدي بها في المستقبل إلى درجة عالية من الاستقلالية في اتخاذ القرارات، وبالتالي فاحتمال تحميله المسؤولية الجزائية وارد جدا، لذا يجب على التشريعات أن تسن عقوبات على المصمم في حالة عدم التزامه بهذه المعايير التقنية⁽²⁾.

فالمصمم يسعى دائما لتحقيق سرعة البيع والربح الوفير، على حساب الجودة وفي هذه الحالة قد يحدث خطأ برمجي منه يجعل الذكاء الاصطناعي يتسبب في ارتكاب سلوكيات إجرامية كالمساس بحرمة الحياة الخاصة للأشخاص، أو تسريب الأسرار المهنية... وغيرها من الأفعال المعاقب عليها قانونا.

وهنا يثار التساؤل حول وجوب التفرقة بين ما إذا تعمد المصمم الخطأ ثم سعى لنفي المسؤولية عن نفسه من خلال العقد، أم لم يتعمد ذلك ؟

كجواب على ذلك نقول أنه يجب على المصنع إدراج قائمة الجرائم والعقوبات في برمجيات الذكاء الاصطناعي حتى يتمكن هذا الأخير من إدراكها مما يمنعه من ارتكاب الجرائم وهنا يمكنه الدفع بهذه البرمجة القانونية لنفي مسؤوليته. وبالنسبة للعقوبات المقررة ضد المصمم فالأجدر أن تتدرج جسامتها وفقا لجسامة الجريمة المرتكبة من طرف الذكاء الاصطناعي، والذي كان السبب في إهمالها عند برمجته، فالأمان عند التعامل مع هذه التقنيات الحديثة مطلوب أخلاقيا ومفروضة من قبل القانون وأي سلوك مخالف لذلك يعرض المصمم لعقوبات صارمة، بالإضافة إلى منعه من إصدار منتوجه في المستقبل.

وهناك نوع جديد من الجرائم قد ينتج عن هذه التقنية وهو مخالفة النظام والآداب العامة من جهة وكذا مخالفة ديننا الحنيف، فمثلا فكرة أن يكون الإنسان قادرا على العيش بعد موته هو من المحظورات الشرعية، وهي من المواضيع التي يتم العمل عليها حاليا عن طريق إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي داخل جسم إنسان ميت حتى يتمكن من التحكم في الجسد وجعله يعيش مرة أخرى بعد موته⁽³⁾.

¹ - عمار كريم الفتلاوي، على عبد الجبار رحيم المشهداوي، مرجع سابق، ص 101

² - عبد الوهاب مريم، مرجع سابق، ص 690

³ - يحي إبراهيم دهشان، مرجع سابق، ص 749

2- مسؤولية مالك الذكاء الاصطناعي

إن المالك هو ذلك الشخص الأقرب لجهاز الذكاء الاصطناعي بصفته المستخدم والطرف الثاني لعقد البيع، ومن المتوقع أن يقوم بإساءة استخدامه مما يترتب عليه حدوث سلوك غير مشروع ومعاقب عليه قانوناً، وهو الصورة الأكثر واقعية وفي هذا الصدد نميز بين حالتين:

الحالة الأولى: حدوث الجريمة نتيجة سلوك المالك وحده، بحيث يكون هذا الخطأ الصادر منه هو السبب المباشر للجريمة، فهنا تقوم عليه المسؤولية الجزائية كاملة، ومثاله تعطيل المالك التحكم الآلي في سيارته ذاتية القيادة والإبقاء على التوجيهات الصوتية التي تصدر من برنامج الذكاء الاصطناعي، وبالتالي يكون وحده المتحكم في السيارة، فإذا صدر له تنبيه من البرنامج بأمر معين لتجنب حادثة ولم ينفذ هذا الأمر، فتقع المسؤولية الجنائية عليه وحده⁽¹⁾.

الحالة الثانية: أن تحدث الجريمة جراء سلوك صادر من المالك أو المستخدم بالاشتراك مع غيره (طرف خارجي) هنا تكون المسؤولية مشتركة وبالتالي العقوبة مشتركة⁽²⁾.

وتعتبر مسؤولية المالك مفترضة بالنسبة للجرائم التي ترتكب عن طريق الذكاء الاصطناعي المملوك له وعليه هو إثبات العكس، ولا مجال له للاحتجاج بجهله أو عدم علمه بطريقة الاستخدام، بل على العكس فالجهل بطريقة الاستخدام لا بد أن يشكل جريمة مستقلة يجب أن يتصدى لها المشرع بقوة حتى يضمن السلام والأمان في المجتمع.

ثانياً - تجسيد أحكام المسؤولية الجزائية على الذكاء الاصطناعي نفسه

الأصل في القوانين العقابية هو شخصية المسؤولية الجزائية وهي توجيه العقوبة لشخص الجاني، وقصر إنزال العقاب وتنفيذ الجزاء الجنائي إلا على شخص من ارتكب الفعل المجرم أو ساهم أو حرض على ارتكابه⁽³⁾. وإن تجسيد المسؤولية الجزائية على كيانات الذكاء الاصطناعي يشترط وجود كفاءة العمل والإرادة الفعلية ومن هنا البحث في كيفية تطبيق المسؤولية الجزائية على أجهزة الذكاء الاصطناعي ذات التحكم الذاتي⁽⁴⁾.

1: الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي

الأصل أن الشخص الذي يكون محلاً للمساءلة الجزائية هو الإنسان فقط، أي الشخص الطبيعي، فهو وحدة القادر على التمييز بين الخير والشر، وهو وحده الذي تتوافر فيه الصلاحية لأن يكون شخصاً في نظر قانون العقوبات مخاطباً بمجموعة من الأوامر والنواهي التي يتكون منها القانون الجنائي، وعليه واجب اتباعها وإدراكها⁽⁵⁾. من أجل ذلك يصبح موضوع الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي ومسؤوليته الجنائية من المشكلات القانونية التي يثور حول الجدل، نظراً لطبيعته الالابشرية.

وقد اختلف الفقه حول الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي حيث انقسم الى اتجاهين:

¹ - نفس المرجع، ص 752

² - عبد الوهاب مريم، مرجع سابق، ص 690

³ - نجيب بروال، مرجع سابق، ص 33

⁴ - بن عودة حسكر مراد، إشكالية تطبيق أحكام المسؤولية الجنائية على جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 15، العدد 01، 2022، ص 197

⁵ - نجيب بروال، نفس المرجع، ص 75

- الاتجاه التقليدي: يرى أن الذكاء الاصطناعي شئ غير حي ولا يمكنه التحلي بالشخصية القانونية، فما هي إلا أشياء تتطلب العناية الخاصة من مالكيها لمنع وقوع الضرر، وأن حارسه يسأل عن أي ضرر آت من تشغيله بشكل مفترض دون الحاجة لإثبات الخطأ، كما أنه يمكن الاستلزام من مسؤولية الحيوانات، فيكون مالك الروبوت في الذكاء الاصطناعي كمالك الحيوان مسؤولاً عن الأضرار التي يسببها للطرف الثالث، دون الحاجة لإنشاء شخصية مستقلة خاصة به⁽¹⁾، فالذكاء الاصطناعي لا يتمتع باستقلالية تامة، لأنه دائماً ما يحتاج للتدخل البشري في حال حدوث أي مشكلة تقنية⁽²⁾. الاتجاه الحديث: يرى أن الذكاء الاصطناعي كائن مستقل وذلك تبعاً للمميزات التي يتسم بها وهي إمكانية اتخاذه بعض القرارات الانفرادية بعيداً عن إرادة المصمم والمالك، وهو ما يمكن اعتباره وعي ذاتي وإرادة مستقلة⁽³⁾ وذلك من خلال الاعتراف له بالشخصية الافتراضية⁽⁴⁾ وهي حل بديل لفكرة المسؤولية عن جرائم الذكاء الاصطناعي.

وبالتالي فارتكاب الجريمة من طرف الذكاء الاصطناعي بنفسه ودون خطأ برمجي من المصمم أو من أي طرف آخر أصبحت ممكنة الحدوث نظر لإمكانية اتخاذه قرارات ذاتية مستقلة، وهنا يتحقق الجانب الأول للمسؤولية الجزائية وهو إمكانية ارتكابه الفعل المادي للجريمة بناء على تفكير خاص به.

إلا أن هذا الجانب لا يكفي لتحمله المسؤولية الجزائية وتوقيع العقاب عليه، بل يجب البحث في مدى توافر الركن المعنوي المتمثل في الأهلية الجنائية، أي الإدراك وحرية الاختيار.

أ- إشكالية تمتع الذكاء الاصطناعي بخاصية الإدراك

إن المبدأ أن المسؤولية الجزائية لا تقوم في مواجهة أجهزة الذكاء الاصطناعي عن ما ينتج عنها من جرائم، لأنها لا تتمتع بعنصر الإدراك البشري الذي هو أساس قيام هذه المسؤولية، إذ لا تمتلك إدراكاً يمكنها من اختيار أفعالها وفهم ما هيته ولا إرادة تمكنها من ارتكاب الفعل بشكل حر ذلك أن أفعالها تتم من خلال المبرمجين الذين يقومون بالتحكم فيها وبالتالي تقوم المسؤولية الجنائية في مواجهة هؤلاء المبرمجين⁽⁵⁾.

إلا أن خاصية التعلم الذاتي التي تمتلكها كيانات الذكاء الاصطناعي تجعله يتخذ قرارات مستقلة عن مصممه وقادراً على تنفيذها بدون مساعد بشري، كما أنها تجعله يتعلم من تجاربه السابقة وإدراك الخطأ فيها ثم استبدالها بالتصرف الصحيح، وبالتالي فالإدراك الإلكتروني الافتراضي احتمال وارد في المستقبل القريب، يتطلب وضع حلول لها منذ الآن، فمن غير الممكن توقيع العقوبة على الغير في هذه الحالة، فالذكاء الاصطناعي هو من يتحمل النتيجة كاملة.

¹ عبد الرحمان أحمد الحارثي و علي محمد محمد الدروبي، جدلية الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد 12 العدد 1، 2025، ص 7

² سهام دربال، إشكالية الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذي، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد 14، العدد التسلسلي 29، مارس 2022 ص 457

³ غازي خديجة، مرجع سابق، ص 78

⁴ الشخصية الافتراضية: هي عبارة عن هوية تخرق حدود الهوية الطبيعية مع الاحتفاظ بخاصية التفاعل معها لحصول المنفعة الطبيعية، عن عبد الرحمان أحمد الحارثي و علي محمد محمد الدروبي، مرجع سابق، ص 9

⁵ عبد الوهاب مريم، مرجع سابق ص 691

كما يمكن تطبيق مبدأ المساهمة الجنائية إذا تمت الجريمة بالاشتراك مع الغير ، كما في حالة تدخل طرف آخر بتغيير برمجيات الذكاء الاصطناعي التي تجعل تشغيله متعلقا بالمالك وبالتالي منحه الحرية والاستقلالية لفعل ما يريد.

ب- إشكالية تمتعه بحرية الاختيار

يقصد بحرية الاختيار القدرة على التمييز بين المحذور والمباح ، والأصل في المسؤولية الجزائية أنه يتحملها الشخص الذي له حرية الاختيار والإرادة المتجهة إلى القيام بالفعل مع علمه بطبيعتها الإجرامية، وكل من هو عاجز عن الاختيار فلا يعاقب.

وافترض حرية الاختيار في الذكاء الاصطناعي بالنظر إلى شخصيته الافتراضية غير سليم لأنه لا يتمتع بالفطرة كمنع للإرادة الحرة بل هو عبارة عن مجموعة من البرامج التي حتى ولو احتوت على عدة خيارات وبدائل فهي مبرمجة بفعل طرف آخر غير الذكاء الاصطناعي، وحتى ولو كانت له القدرة على الموازنة والمفاضلة بينها، فهي منحصرة في نوع البرامج الموجودة في الذكاء الاصطناعي.

ج- إشكالية نوع العقوبات الموقعة على الذكاء الاصطناعي

إن القوانين منذ العصور الماضية لم تكن تتوقع تطبيق القانون على غير الإنسان، ولكن فرضية ارتكاب الذكاء الاصطناعي بصورة ذاتية لجرائم خطيرة وتركها بدون عقاب يحيلنا للتفكير إلى إيجاد حل للموضوع وذلك حتى لا يفلت الجاني من العقاب، مما يجعل تفشي الجريمة يخل بتوازن المجتمعات، بحيث يصبح الذكاء الاصطناعي إما مسؤولا عن الجرائم أو وسيلة لتهرب أحد الفاعلين من العقاب وذلك بإسناد الفعل إلى الذكاء الاصطناعي وبالتالي تهريبه من الجزاء الموقع عليه.

وهنا يثار التساؤل عن نوع العقوبات التي يمكن للتشريعات إقرارها على الذكاء الاصطناعي، والتي يجب أن تكون لها نفس أهداف العقوبة الجزائية والمتمثلة في الردع العام والخاص، بالإضافة إلى وجوب تقنينها طبقا لقاعدة الشرعية الجنائية فلا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني.

فالتشجيع السياسي والعلمي في انتشار هذا النوع من التكنولوجيا يجب أن يليه اهتمام التشريع بالجانب القانوني له، وذلك بالنص على الجرائم والعقوبات التي يرتكبها الذكاء الاصطناعي على سبيل الحصر، وذلك بما يتناسب مع طبيعته القانونية والمادية، وعدم الاكتفاء بالعقوبات التي توقع على المالك كمصادرة الذكاء الاصطناعي ، أو دفعه لغرامة.

2: تطبيق نظرية المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي على الذكاء الاصطناعي

إن إلغاء صفة البشر للذكاء الاصطناعي ونزع صفة الشخص الطبيعي يجعلنا نتجه إلى إخضاعه لنظرية أخرى وهي نظرية الشخص المعنوي، حيث تنظم التشريعات العقابية المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي بطريقتين، إما أن تكون مسؤوليته مباشرة ، وفيها تستند الجريمة إلى الشخص المعنوي فتقام عليه الدعوى الجنائية بصفة أصلية، ويحكم عليه فيها بالعقوبات المقررة له والتي تتناسب مع طبيعته القانونية⁽¹⁾.

أما الحالة الثانية فلا تقام فيها الدعوى الجنائية على الشخص المعنوي مباشرة وإنما تقام على الأشخاص المتضامين معه، عندما ينص القانون على أن الشخص المعنوي يسأل مع الأشخاص الطبيعيين المؤسسين له.

¹ - نجيب بروال، مرجع سابق ، ص 83

ومن شروط المسؤولية الجزائية للشخص المعنوي أن ترتكب الجريمة لحسابه الخاص وأن ترتكب بواسطة أجهزتها أو أحد ممثليه القانونيين.

وهنا يثار التساؤل حول مدى إمكانية تطبيق هذه النظرية على الذكاء الاصطناعي، وكجواب على ذلك يرى بعض الفقهاء أن منح الشخصية القانونية للشخص المعنوي والاعتراف بها يكون وفق توافر شروط معينة أهمها تحديد انتماءه سواء كان عاما أو خاصا⁽¹⁾، وبالتالي فقدان خاصية الاستقلالية التي يتمتع بها، ولكن بمفهوم المخالفة أن خاصية الاستقلالية لا يمكن إلغائها من طبيعة الشخص الذكاء الاصطناعي لأنها الهدف الأساسي من اختراعه أصلا، بما أنه صنع بذكاء وتفكير مضاهي لتفكير البشر، وبالتالي فهذه الشخصية تختلف اختلافا جذريا من الناحية القانونية عن الشخصية الاعتبارية، فالشخص المعنوي يسيره البشر، بينما ستسير الروبوتات الذكية بمنهج التفكير الآلي الذاتي لكل من يتعامل مع البيئة الالكترونية⁽²⁾.

وأخيرا فإنه من الملاحظ أن الذكاء الاصطناعي هو كائن جديد مستقبلي سيتواجد إلى جانب الإنسان في المجتمع مما يتوجب منحه الشخصية القانونية التي تميزه عن الإنسان وعن جميع الكائنات الأخرى وهي المتمثلة في " الشخصية الالكترونية " بحيث تكون مسؤولة عن جميع السلوكيات الإجرامية التي ترتكبها وتعويض الأضرار التي تلحق بالغير وهو ما تبناه قرار البرلمان الأوروبي في 16 فيفري 2017 بأنه يجب منح الروبوت الذي الشخصية الالكترونية التي تحمله مسؤولية الأضرار التي يسببها للآخرين، وذلك في حالة ما إذا كان الروبوت مستقلا في قراراته ويتفاعل مع البيئة المحيطة به بشكل منفرد⁽³⁾.

الخاتمة:

وأخيرا يمكن القول أن ظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي والعمل على تطويرها يعني وجود منافس للبشر، هذا الأخير الذي سعت التشريعات منذ ظهور البشرية إلى تنظيم بيئته من خلال سن السلوكات الإجرامية والعقوبات المقررة لها حتى لا تترك المجال لحكم القوي على الضعيف، وبالتالي فإن مع انتشار الذكاء الاصطناعي بات من الضروري الإلتزام بسن قواعد قانونية ملزمة ومضبوطة تنظم تصرفاته.

وكإجابة على الإشكالية المطروحة فإنه يمكن تطبيق أحكام المسؤولية الجزائية التقليدية والتابثة في الوقت الحالي إنطلاقا من مسؤولية مصمم الذكاء الاصطناعي، وذلك قياسا على الميثاق الأخلاقي المحدد لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي (تم التطرق إليه سابقا) الذي يحمل المصمم المسؤولية الكاملة عن القرارات التي يتخذها بشأن برمجة الذكاء الاصطناعي مما ينعكس على سلوكيات هذا الأخير.

وبعد الانتهاء من البحث في هذا الموضوع المعقد نوصي بجملة من التوصيات والاقتراحات كالآتي:

¹ - غازي خديجة، الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، مجلة التراث، المجلد 14 العدد 02، جوان 2024 ص 78

² - همام القوسي، نظرية الشخصية الافتراضية وفق المنهج الانساني، دراسة تأصيلية استشرافية في القانون المدني الكويتي والأوروبي، مجلة جيل

الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي، العدد 35، لبنان، سبتمبر 2019 ص 15

³ - قندوز فتحة، الجوانب القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9 العدد 1، 2024، ص 7

- 1- إن عدم الاتفاق على تحديد المفهوم الدقيق للذكاء الاصطناعي وتصنيفه قانوناً، يشكل عائقاً كبيراً في إسقاط أحكام المسؤولية الجزائية عليه، خاصة أن هذه الأحكام لازالت تتسم بطبع تقليدي ضيق المجال، ولا يمكن العمل بها عن طريق الاجتهاد أو القياس الموسع.
- 2- إن خاصية الاستقلالية التي يتمتع بها الذكاء الاصطناعي تزيد الأمر تعقيداً من حيث تحديد المكلف بأحكام المسؤولية الجزائية.
- 3- إن القواعد القانونية الثابتة للمسؤولية الجزائية غير ممكنة التطبيق على أجهزة الذكاء الاصطناعي في حالة التزام المصمم بجميع معايير السلامة والأمن في تصنيعه، وبالتالي يجب تحديد المركز القانوني له، والآثار القانونية المترتبة عنه.
- 4- إن مبدأ شخصية المسؤولية الجزائية بمفهومه الدقيق لا يمكن تطبيقه على الذكاء الاصطناعي لأنه أولاً وأخيراً فإن هذه الأخير يبقى تابعاً ومملوكاً لشخص آخر لا يمكنه التخلص من المسؤولية التبعية.
- 5- إن اعتماد المسؤولية الجزائية للذكاء الاصطناعي نفسه يعني اعتماد نوع جديد من العقوبات على الذكاء الاصطناعي كمثلاً لإلغاء نظامه وإعادة برمجته من جديد.
- 6- لا بد من التشريعات التي تبنت الذكاء الاصطناعي أن تولي له اهتماماً خاصاً من خلال تنظيم إطاره القانوني الذي يوازن بين المنفعة والضرر، وذلك إدراج الشخصية الالكترونية إلى جانب الشخص الطبيعي والشخص المعنوي وتحديد إطارها القانوني بشكل دقيق والآثار المترتبة عنه.

قائمة المراجع:

1-الكتب:

- 1-- آلان بونيه، الذكاء الاصطناعي واقعة مستقبلية، مطابع السياسة، الكويت، بدون طبعة، 1993، 1413
- 2- عمار كريم الفتلاوي، علي عبد الجبار رحيم المشهداوي، المسؤولية المدنية عن تقنية الذكاء الاصطناعي المعقد (دراسة مقارنة)، دروب المعرفة للنشر والتوزيع، 2022.
- 3- نجيب بروال، الأساس القانوني للمسؤولية الجزائية عن فعل الغير، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2001
- 4- يحي إبراهيم دهشان، جرائم الذكاء الاصطناعي وآليات مكافحتها، مجلة روح القوانين، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، العدد المائة، أكتوبر 2022.

2-المجلات:

- 1- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، الإصدار الأول، سبتمبر 2023
- 2- بدري كمال، "الذكاء الاصطناعي" بحث عن مقارنة قانونية، المجلة القانونية للعلوم القانونية والسياسية، العدد 2022
- 3- عبد الوهاب مريم، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، مجلة القانون والعلوم البيئية، المجلد 2، العدد 2، 2023

- 4- عبد الرحمان أحمد الحراثي و علي محمد محمد الدروبي، جدلية الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة خنشلة، المجلد 12 العدد1، 2025
- 5- سهام دربال، إشكالية الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذكي، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد 14، العدد التسلسلي 29، مارس 2022
- 6- غازي خديجة، الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، مجلة التراث، المجلد 14 العدد 02، جوان 2024 ص 78
- 7- همام القوصي، نظرية الشخصية الافتراضية وفق المنهج الانساني ، دراسة تأصيلية استشرافية في القانون المدني الكويتي والأوروبي ، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي، العدد 35، لبنان، سبتمبر 2019
- 8- قندوز فتيحة، الجوانب القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 9 العدد 1، 2024